بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
دورية عدد: 51 س 3

25 أكتوبر 2016

السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: تفعيل الإجراءات القضائية المتعلقة بالمخالفات الناجمة عن خرق مقتضيات القانون رقم 77.15.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

ففي إطار مواكبة السياسة العمومية للدولة في مجال مكافحة ظاهرة الاكياس المصنوعة من مادة البلاستيك، الممنوعة بمقتضى القانون رقم 77.15، سبق لهذه الوزارة أن وجهت إليكم دورية تحت عدد 43 س 3 بتاريخ 23 شتنبر 2016 تحثكم فيها على التصدي لهذه الظاهرة بصرامة وحزم وفقا لما ينص عليه القانون.

وقد لوحظ في الأونة الأخيرة ظهور مكثف للأكياس البلاستيكية الممنوعة والتي لا تحترم المواصفات الواجب توافرها، مما شكل خرقا لمقتضيات القانون السالف الذكر، الأمر الذي يحتم ضرورة إيلاء هذا النوع من الجرائم العناية اللازمة والحزم الواجب.

لأجله، وتذكيرا بالدورية المشار اليها أعلاه، أطلب منكم العمل على إيلاء كامل العناية للقضايا المرتبطة بالمخالفات المتعلقة بخرق مقتضيات القانون رقم 77.15، والحرص على تطبيق القانون بشأنها بالصرامة التي تقتضيها الظرفية، وذلك للقيام، على الخصوص، بما يلي:

- ✓ الإسراع بانجاز الأبحاث القضائية المرتبطة بمخالفة المقتضيات القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 77.15، مع إيلاء الأهمية اللازمة للمخالفات الخطيرة كتلك المتعلقة بالصنع والاستيراد والتصدير؛
- ✓ حجز الآلات والأدوات والأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة أو التي كانت ستستعمل في ارتكابها والمطالبة بمصادرتها؛
- ✓ السهر على تحريك الدعوى العمومية في حق المخالفين؛
- ✓ السهر على تهيئ الملفات وتجهيزها لتسريع البت فيها من طرف القضاء بدون تأخير؛

- ✓ العمل على التماس عقوبات زجرية تتناسب وخطورة الأفعال المرتكبة، مع التماس إغلاق المحلات طبقا للقانون؛
- ✓ الطعن في المقررات القضائية التي تقضي بعقوبات لا تتناسب وخطورة الأفعال المرتكبة أو التي لا تراعي حالة العود.

هذا، ونظرا لما للأمر من أهمية أهيب بكم السهر على تطبيق الإجراءات المذكورة بكل حرص وحزم، مع العمل على موافاة مديرية الشؤون الجنائية والعفو بتقارير شهرية تتضمن عدد المحاضر المحالة عليكم، ونوعية المخالفات المسجلة والإجراءات المتخذة بشأنها ومآلها، وكذا بالأحكام القضائية الصادرة بشأنها، مع إعداد تقارير خاصة بالقضايا التي تبدو لكم مهمة وموافاتي بكل صعوبة قد تعترضكم في هذا الشأن، والسلام.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد